



الفدرالية النيجيرية على مفترق الطرق

إيبر أوسيك Ebere Osieke

حصلت نيجيريا على الاستقلال السياسي عام ١٩٦٠ إلا أنها مثل العديد من الدول في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا لم تتمتع بحكم ديمقراطي مستمر منذ ذلك الحين. عمل الجيش على التدخل عدة مرات لدرجة أنه خلال الخمسة وأربعين عاماً من السيادة نجح نظام الحكم الديمقراطي في الحكم لمدة ١٥ سنة فقط. الأمر الجدير بالاهتمام هو أن أول عمل هام للنظام العسكري بعد أستلام السلطة هو إزالة السلطة التشريعية والتنفيذية للحكومة من خلال تعليق المواد الدستورية الخاصة بها. بالتالي فإنه عندما يشار إلى الحكم التشريعي والتنفيذي في نيجيريا فإنه لفترة قصيرة جداً مليئة بالتوتر والنمو القانوني والدستوري.

عمل الدستور النيجيري منذ الاستقلال على إيجاد نظام برلماني للحكومة - يعرف بنموذج ويستمنستر - والذي استمر حتى يناير/كانون الثاني من عام

١٩٦٦ عندما قام الجيش بأخذ زمام الحكم. عند انسحاب الجيش من الحكم عام ١٩٧٩ تغير النظام في نيجيريا إلى نظام رئاسي للحكم متأثراً بالنموذج المعمول

بالتالي فإنه عندما يشار إلى الحكم التشريعي والتنفيذي في نيجيريا فإنه لفترة قصيرة جداً مليئة بالتوتر والنمو القانوني والدستوري.

به في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن هذا النظام استمر لمدة أربع سنوات فقط قبل أن يأخذ الجيش زمام الحكم مرة أخرى متهماً الحكومة المدنية بسوء الإدارة والضعف والفساد. ثم وصلت إلى دفة الحكم في نيجيريا حكومة ديمقراطية جديدة في ٢٩ مايو/ أيار ١٩٩٩ برئاسة أولسيغن أوباسانجو Chief Olusegun Obasanjo (وهو جنرال عسكري متقاعد وكان ذات يوم رئيساً عسكرياً للدولة). لا تزال مسألة البرلمان في مواجهة النظام الرئاسي أحد القضايا القائمة حتى الآن.

تتكون الفدرالية النيجيرية من ٣٦ ولاية والعاصمة الفدرالية أبوجا. هناك سلطة تشريعية وطنية منتخبة تتكون من مجلس الشيوخ ومجلس النواب بالإضافة إلى سلطة القضاء الفدرالي. يتأسس كل ولاية حاكم يعتبر بمثابة الرئيس التنفيذي الذي يمارس في ولايته نفس المهام والمسئوليات التي يمارسها رئيس الفدرالية. يوجد في كل ولاية مجلس تشريعي أحادي وسلطة قضائية.

لم تظهر أية مشاكل دستورية خطيرة في الدولة من حيث الحكم التشريعي والتنفيذي ما عدا حالتين أو ثلاث حالات من توجيه الاتهام إلى نواب الحكام وحالة تورط فيها حاكم ولاية أنامبرا. كما كان هناك عدد من الحالات الإشكالية تتعلق بممارسة صلاحيات تشريعية وتنفيذية على المستوى الفدرالي.

في عام ٢٠٠٠ قام الرئيس، من خلال ممارسته سلطاته الدستورية، بتطوير أحد القوانين السارية لكي يصبح منسجماً مع بنود دستور عام ١٩٩٩، إلا أن المشرعين ادعوا بأن الرئيس قام بممارسة وظيفة تشريعية وبالتالي اعتدى على صلاحيات الهيئة التشريعية. وفي مايو/أيار من عام ٢٠٠٤ أعلن الرئيس حالة الطوارئ في ولاية الهضبة في شمال وسط نيجيريا، وعلق مهام الحاكم والسلطة التشريعية في الولاية لمدة ستة أشهر. ولقد أكد العديد من المعلقين أن هذه الأعمال غير دستورية.

كما تم اتهام السلطة التشريعية بتخطي صلاحياتها في عدة مناسبات. ففي عام ٢٠٠٢ قام عدد من حكام الولايات بتحدي قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠١ الذي صادق عليه المجلس التشريعي الفدرالي على أساس عدم دستوريته لأنه، من بين أمور أخرى، عمل على توسيع ولاية رؤساء الحكومات المحلية إلى أربع سنوات بدلاً من السنوات الثلاثة المحددة في الدستور. قررت المحكمة العليا دعم الاعتراض وأعلنت عدم فعالية الأجزاء ذات العلاقة من القانون.

الدروس التي تعلمها النيجيريون من الحكم التشريعي والتنفيذي خلال السنوات الست من الحكم الديمقراطي منذ عام ١٩٩٩ هي أن الرئيس يتمتع بصلاحيات هائلة وأن هناك تركيز زائد عن الحد للصلاحيات في المركز. لقد زاد هذا الوضع من جاذبية مركز الرئيس وعضوية المجلس التشريعي الفدرالي. يتنافس الناس في عدة مناطق من الدولة على أن يكون الرئيس من بينهم، وأحياناً تكون المنافسة حامية الوطيس. وحتى الآن نجد أن الهيكلية الفدرالية التي ورثتها نيجيريا عن الاستعمار البريطاني، حيث الشمال أكبر من الشرق والغرب مجتمعين، لا تسمح بأن يكون الرئيس من أي جزء من أجزاء الدولة لأن الشمال يصوت كوحدة واحدة في الانتخابات الرئاسية وبالتالي ينتج الأغلبية اللازمة لانتخاب الرئيس.

نشأ في السنوات الأخيرة ونتيجة عدم الرضا العام عن الهيكلية الفدرالية النيجيرية إجماع على تقسيم الدولة إلى ستة مناطق جغرافية سياسية هي: شمال وسط، وشمال شرق، وشمال غرب، وجنوب شرق، وجنوب غرب، وجنوب جنوب. الميزة الرئيسية لهذه المناطق هي إيجاد هوية مميزة للأقليات في الشمال الذين سيكونون في منطقة شمال وسط الدولة وأولئك الذين في الشرق والغرب الذين سيكونون في منطقة جنوب الجنوب. هنالك ميزة أخرى وهي أن مركز الرئيس سوف يوزع على نحو متعاقب بين المناطق وبالتالي فإن كل جزء في نيجيريا سيكون له فرصة تقديم رئيس، حيث ينظر إلى هذا المركز على أنه سيعمل على تحسين حياة ورفاهية السكان في المناطق التي ينتخب منها الرئيس.

إلا أن الكثير من الناس يفضلون تقسيم البلاد إلى أقاليم حيث أنهم يعتقدون أن المناطق الجغرافية السياسية الستة يمكن تحويلها إلى أقاليم تخضع لرئيس وزراء وبرلمان إقليمي ووزراء إقليميين، وأن الأقاليم الستة ستشكل وحدات الفدرالية بينما تصبح الولايات القائمة وحدات إدارية. تتمتع الأقاليم الجديدة بحكم ذاتي في إدارة شؤونها ومصادرها الطبيعية وتعمل على حفظ الأمن فيها. كما ستقلص صلاحيات الحكومة المركزية وتفوض إلى الأقاليم.

هناك اقتراحات أيضاً تقول أنه يجب أن يكون للرئيس فترة ولاية منفردة مدتها ستة سنوات بينما يتمتع حكام الولايات بفترة ولاية واحدة فقط مدتها خمس سنوات بدلاً من الوضع الحالي حيث يتمتع الرئيس وحكام الولايات بفترتي ولاية كل منها لمدة أربع سنوات. وإذا تم قبول وتطبيق هذه المقاييس تنقلص صلاحيات الرئيس وحكام الولايات بشكل كبير وبالتالي تصبح هذه المراكز أقل جاذبية.

هناك انقسام في الرأي حول مسألة فيما إذا كان على نيجيريا أن تستمر في نظامها الرئاسي أو تعود إلى النظام البرلماني أو تتبنى خليطاً من الاثنين. البعض يعتبر النظام البرلماني هو الأفضل لنيجيريا لأنه أقل تكلفة ويعمل على دعم التنمية الديمقراطية والمسائلة وتعزيز التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. يقول

الذين يؤيدون النظام الرئاسي أنه تم تجربة النظام البرلماني لمدة ستة سنوات منذ الاستقلال إلا أنه فشل، أما النظام الرئاسي فإنه لا يزال قائماً لمدة تزيد عن عشر سنوات وبالتالي يجب أن يستمر.

لا شك أن الفدرالية في نيجيريا الآن على مفترق طرق. إن البحث عن هيكلية حقيقية ومقبولة لا يزال جارياً في الوقت الذي تعمل فيه الدولة على التكيف قدر الإمكان.